E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/32
23 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثانية والستون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مذكرة من الأمانة

١- أُعدت هذه المذكرة عملاً بالفقرة ٩ من قرار لجنة حقوق الإنسان ١١/٢٠٠٥، الذي طلبت فيه اللجنة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل جهودها لإقامة حوار شامل مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية وضع برامج للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وأن تقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين.

٢- ووفقـــاً للسياسة والممارسة المعمول بهما واللتين وُضعتا عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٢٦(د-١٠) المؤرخ ١٤ كـــانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، الذي أنشأ برنامج الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، تُتاح مختلف أشكال المساعدة في ميدان حقوق الإنسان للدول الأعضاء، بناءً على طلبها. ووفقاً للولاية التي أنشأها قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قامت مفوضية الأمـــم المـــتحدة الســـامية لحقـــوق الإنسان، منذ إنشائها، بتوفير الخدمات الاستشارية والتعاون التقني لأكثر من ٥٠ بلداً.

٣- وينبغي الإشارة إلى أنه لبحث سبل بدء التعاون التقني بين المفوضية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دعـــت المفوضـــة السامية، في رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطـــية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى اجتماعٍ. وبعد تلقي قبول الممثل الدائم للدعوة، تقرر عقد اجتماع في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٤- وفي أثناء الاجتماع، أثارت المفوضة السامية مسألة بحث سبل الشروع في أنشطة التعاون التقني، وقدمت عدة مقترحات بشأن أنشطة التعاون التقني، ومنها على سبيل المثال الأنشطة في مجال تطبيق معاهدات حقوق الإنسان.

٥- وذكر الممثل الدائم أن حكومته لا تعترف بالقرار الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا تستطيع بالتالي قبول عرض المفوضة السامية. ومع ذلك، قال الممثل الدائم إنه أحاط علماً باستعداد المفوضة السامية لتقديم المساعدة التقنية. ولم يرد رد آخر من الحكومة بشأن هذه المسألة.

- - - - -